الجمهورية العربية السورية

جامعة البعث – كلية التربية

الدراسات العليا– قسم تربية الطفل

فاعلية برنامج قائم على المشاركة الأسرية في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة

رسالة دكتوراه في قسم تربية الطفل

إعداد الطالبة: ريم خزام

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد موسى

مقدمة البحث:

تمتلك الطفولة المبكرة مكانة بارزة ومتميزة لدى مختلف بلدان العالم انطلاقاً من أهمية هذه المرحلة في بناء شخصية الطفل وتكوينها وفي تحديد معالم سلوكه.

ولما كان الطفل في جميع مراحل نموه يعيش في إطار اجتماعي، فهو يعيش في جماعة يتفاعل معها وتتفاعل معه، ولا يمكن أن يتم هذا التفاعل بشكل سليم إلا في ضوابط تحكمه، وتلك الضوابط تتمثل في القوانين التي تنظم نشاط الأطفال وسلوكهم وتضمن أمنهم وسلامتهم (رسلان ، ٢٠٠٠، ٣٢) .

من هنا كان لابد من تعزيز الثقافة القانونية في المؤسسات الاجتماعية التربوية ، فالمجتمع الإنساني لن يجد أفضل من مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتحقيق أهدافه ، وحيث أن الأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية ينشأ فيها الطفل ويبني شخصيته فهي المجال الأمثل للتربية القانونية، حيث ينظر الطفل إلى المنظومة القانونية من منظور أسرته، كما أن ممارسات الأسرة تنعكس على الطفل وتعزز لديه أنماط من السلوك في ممارسة القانون.

وفي اتجاه مكمل للأسرة نجد أن رياض الأطفال هي أول مؤسسة تعليمية ينتقل إليها الطفل بعد أسرته، فيتعلم فيها ما يعنيه العيش في مجتمع محدد بقوانين وأن الالتزام بالقوانين يعد جزءاً هاماً من متطلبات العيش بنجاح، كما أن سياسة الروضة وما تمليه من ثقافة قانونية على أطفالها تمهد الطريق أمامهم للتعامل مع القوانين المفروضة في المجتمع المحيط.

وليكون تعزيز الثقافة القانونية وتطبيق القانون مسؤولية تشاركية وعملاً مجتمعياً سلوكياً، فقد تم في هذا البحث الانطلاق من السلوكات القانونية الواجب تنميتها لدى طفل الروضة ووضع برنامج لتنميتها من خلال تفعيل المشاركة الأسرية بخطوات جدية ومساندة في تحقيق أهداف البرنامج.

مشكلة البحث:

رغم المبادرات الكثيرة لدعم وتعزيز سيادة القانون، ونشر الثقافة القانونية من خلال العمل على الكثير من الأدلة المهتمة بالثقافة القانونية كدليل(نشر ثقافة حقوق الطفل ،٢٠١٤) ، ودليل (نحو ثقافة سيادة القانون ، ٢٠١٥) ودليل (تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم ، ٢٠١٩) و(مصفوفة المعايير الوطنية لثقافة التربية على احترام القانون ،٢٠٢٠) ودليل (المهارات الحياتية للتربية على ثقافة القانون ، ٢٠٢١).

ومع تأكيد العديد من المؤتمرات على ضرورة تربية الطفل على الالتزام بالقانون والتركيز على الدور البارز والهام للمؤسسات التربوية في تحقيق ذلك، ولعلَّ أبرزها مؤتمر التطوير التربوي السوري المنعقد في دمشق (٢٠١٩) في الفترة ما بين ٢٦-٢٨ أيلول الذي شدد على ضرورة زيادة الاهتمام بثقافة القانون في المؤسسات التعليمية مما يزيد من إمكانية بناء جيل واعٍ متشبع بالمفاهيم والسلوكات القانونية وهذا يعتبر الأساس لخلق مجتمع مستقر وآمن يحصل فيه الجميع على حقوقه ويؤدي واجباته مما يضع الجميع ضمن دائرة المسؤولية، بالإضافة إلى وجود الكثير من الدراسات التي أكدت عملت على تنمية الثقافة القانونية والاهتمام بالتربية القانونية كدراسة (جمعة ،٢٠٠٦) ودراسة (عبد الصمد ،٢٠٠٨) ودراسة (عرفة ،٢٠٠٩) ودراسة (صالح ،٢٠١٤) ودراسة (أحمد ، ٢٠٢١) .

فإن الواقع الحالي لرياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية يكشف عن قصور في مجال التربية القانونية في مجال رياض الأطفال، حيث أجرت الباحثة دراسة حول درجة توفر السلوكات القانونية في كراس الفئة الثالثة في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية وقد أظهرت الدراسة أن السلوكات متوفرة بدرجة تتراوح بين ضعيفة بنسبة ٢٠% إلى متوسطة بنسبة ٥٠% (خزام،٢٠٢٢).

وبهدف المزيد من الدقة والموضوعية قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية على عينة من معلمات الرياض وأولياء الأمور، لتحديد درجة توفر السلوكات القانونية لدى طفل الروضة، حيث قامت الباحثة بتطبيق استبانة على عينة من معلمات رياض الأطفال بلغ عددها (٧٨) معلمة، وعينة من أولياء الأمور بلغت (٢٣٠) أباً وأماً، بهدف تعرف درجة توفر السلوكات القانونية لدى طفل الروضة من وجهة نظر المعلمات وأولياء الأمور(ملحق رقم ١) وتكونت من (١٥) بنداً، وأظهرت نتائج الدراسة:

*درجة توفر السلوكات القانونية تتراوح بين المتوسطة والمنخفضة.

*يظهر الأطفال ميلاً إلى ممارسة سلوكات بعيدة عن الالتزام بالقانون، كالاعتداء على ملكية الآخرين وعدم الحفاظ على الممتلكات العامة وعدم الالتزام ببعض قوانين المرور...

ولعل خبرة الباحثة من خلال عملها في المجال التعليمي التربوي، أتاح لها ملاحظة انتشار أفكار وسلوكات بين الأطفال تؤكد أن طفل اليوم يتكيف مع البيئة الاجتماعية المحيطة وفقاً للأفكار المنتشرة ويظهر ذلك جلياً في سلوكه، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية.

استناداً لما سبق من نتائج الدراسات السابقة ونتائج الدراسة الاستطلاعية تكمن مشكلة البحث بوجود ضعف في أداء الأطفال للسلوكات المرتبطة بالقانون، وهذا ما دفع الباحثة لإعداد برنامج قائم على المشاركة الأسرية لتنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة كمحاولة منها لحل هذه المشكلة.

أسئلة البحث:

– ما السلوكات القانونية اللازم تنميتها لطفل الروضة؟

– ما إجراءات البرنامج القائم على المشاركة الأسرية في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة؟

–ما فاعلية برنامج قائم على المشاركة الأسرية في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة؟

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في النقاط الآتية:

- أهمية الفئة العمرية التي تناولها البحث، وهي فئة الأطفال في مرحلة الروضة، حيث أن ما يكتسبه الطفل في هذه مرحلة الطفولة المبكرة من مقومات السلوك السوي يميل إلى الثبات النسبي الذي يجعل عملية تغييره فيما بعد عملية صعبة.
- الدور الذي تلعبه المشاركة الأسرية، فالأسرة هي أولى المؤسسات التربوية التي يكتسب منها الطفل سلوكاته، وبالتالي تعد اللبنة الأساسية لإخراج جيل واع يحترم القانون ويقوم بالسلوكات التي تتوافق معه.
- قد يفيد البحث في توعية أولياء الأمور إلى أهمية الالمام بالقانون، وضرورة غرس الثقافة القانونية وتنمية السلوكات القانونية لدى أبنائهم منذ سنوات عمرهم المبكرة.
- أهمية الثقافة القانونية والسلوكات القانونية، فهي أساس بناء المجتمع السوي الذي تسوده العدالة والأمان والاستقرار.
- قد تشجع نتائج البحث القائمين على البرامج التربوية الموجهة لرياض الأطفال على تبني برامج المشاركة الأسرية ضمن خططهم العملية والتدريبية، مما يجعل الأسرة شريك فاعل ونشط في تحقيق أهداف الروضة.
- يمكن أن يفيد البحث وبرنامجه في زيادة اهتمام معلمات الروضة بالثقافة القانونية لدى الأطفال، من خلال تزويدهم بمجموعة من الأنشطة التي تنمي السلوكات القانونية لدى الأطفال.

أهداف البحث:

- تحديد السلوكات القانونية اللازم تنميتها لدى طفل الروضة.
- تحديد إجراءات البرنامج القائم على المشاركة الأسرية في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة.

- التعرف على فاعلية القائم على المشاركة الأسرية في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة.

فرضيات البحث:

سعى البحث إلى اختبار صحة الفرضيات الآتية عند مستوى دلالة (0.05):

١. لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية.

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية.

٣. لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية.

٥. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية المصور ككل وأبعاده الفرعية تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

٦. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

٧. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية المصور ككل وأبعاده الفرعية تعزى لمتغير غياب الأب.

٨. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية تعزى لمتغير غياب الأب.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث بالآتي:

-الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣).

-الحدود المكانية: تم تطبيق البحث في روضة شمس الغد النموذجية في مدينة حمص.

-الحدود البشرية: تم تطبيق البحث على عينة مؤلفة من (٥٠) طفل من أطفال الروضة بعمر ٥-٦ سنوات.
-الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على تنمية بعض السلوكات القانونية لدى طفل الروضة في المجالات الآتية: (أنظمة وقواعد المرور- الممتلكات العامة-الملكية الخاصة- الحقوق-القانون)، وقد تم الاعتماد على المشاركة الأسرية من قبل الأم فقط بسبب صعوبة حضور الآباء لجلسات البرنامج، وذلك يعود إلى التزامهم بالعمل في ساعات تطبيق الجلسات.

أدوات البحث:

-قائمة السلوكات القانونية اللازمة لطفل الروضة.
-مقياس السلوكات القانونية المصور لطفل الروضة.
-بطاقة ملاحظة السلوكات القانونية لطفل الروضة.

متغيرات البحث:

-المتغيرات المستقلة: البرنامج القائم على المشاركة الأسرية، والمتغيرات التصنيفية الخاصة بالأطفال (الجنس، غياب الأب).
-المتغيرات التابعة: السلوكات القانونية.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

-البرنامج القائم على المشاركة الأسرية لتنمية السلوكات القانونية لدى طفل الروضة:
هو مجموعة من الخطوات والطرائق والإجراءات المنظمة التي تشتمل على مجموعة من الأنشطة المخطط لها مسبقاً، والتي تم إعدادها استناداً إلى المشاركة الأسرية بقصد تنمية السلوكات القانونية لدى عينة من أطفال الروضة بعمر (٥-٦) سنوات، عن طريق حضور ومشاركة الأمهات في تنفيذ وتقويم هذه الأنشطة.
-المشاركة الأسرية:
عرَّفتها مورمان (Moorman,2012) بأنها عملية يتم من خلالها التنسيق والتعاون والمشاركة بين الأسرة والروضة من أجل تعزيز الفرص وضمان تحقيق نجاح الأطفال عبر المجالات الاجتماعية والعاطفية والسلوكية والأكاديمية.
يقصد بها في هذه الدراسة بأنها: التعاون المنظم والمخطط له بين أولياء الأمور والمعلمة لتطبيق الأنشطة التي تنمي السلوكات القانونية لدى الأطفال، وفق أسس قائمة على تبادل الخبرات والعمل المشترك في تخطيط وتنفيذ وتقويم هذه الأنشطة، بما يساعد على تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة وتحقيق الأهداف المرجوة لديه.

-السلوكات القانونية:

عرَّفه فريدمان (Freedman,2020) بأنه السلوكات التي يرتبط ارتباطاً سببياً بطريقة أو بأخرى بقانون محدد أو قاعدة قانونية.

ويقصد بها في هذه الدراسة بأنها: مجموعة من الأداءات التي يعبر الطفل من خلالها عن التزامه بالقواعد القانونية المتعلقة بأنظمة وقواعد المرور واحترامه الممتلكات العامة و حفاظه على ممتلكات الخاصة ودفاعه عن حقوقه واتِّباعه قوانين الروضة الموجود فيها، ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطفل على مقياس السلوكات القانونية وبطاقة الملاحظة المعدَّان لهذا الغرض.

خطوات البحث:

لتحقيق أهداف البحث اتَّبعت الباحثة الخطوات الآتية:

-تحديد مشكلة البحث.

-مراجعة الأدبيات التربوية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

-بناء قائمة السلوكات القانونية لأطفال الروضة وتحكيمها.

-إعداد مقياس السلوكات القانونية وبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية والتأكد من صدقهما وثباتهما.

-بناء البرنامج القائم على المشاركة الأسرية، والتأكد من صدقه، ثم تطبيقه استطلاعياً من أجل ضبطه وتعديله بناءً على آراء الحكمين.

-اختيار عينة البحث، وتقسيمها إلى مجموعتين (ضابطة وتجريبية).

-تطبيق أدوات البحث (المقياس المصور وبطاقة الملاحظة) قبلياً على المجموعتين الضابطة والتجريبية.

-تطبيق البرنامج المقترح القائم على المشاركة الأسرية على أفراد المجموعة التجريبية، في حين لم تخضع المجموعة الضابطة لأي متغير.

-تطبيق أدوات البحث (المقياس المصور وبطاقة الملاحظة) بعدياً على المجموعتين الضابطة والتجريبية.

-تطبيق أدوات البحث (المقياس المصور وبطاقة الملاحظة) تطبيقاً بعدياً مؤجلاً على المجموعة التجريبية فقط.

-تفريغ البيانات ومعالجتها إحصائياً باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

-عرض النتائج وتفسيرها.

-تقديم المقترحات في ضوء ما أسفرت عنه النتائج.

<u>الجانب النظري:</u>

يتضمَّن الجانب النظري محورين:

أولاً: **محور المشاركة الأسرية**، ويتضمَّن الفقرات الآتية:

_ مفهوم المشاركة الأسرية

– أهمية المشاركة الأسرية

– دواعي المشاركة الأسرية

– برامج المشاركة الأسرية

– خطوات بناء برامج المشاركة الأسرية

– معوقات المشاركة الأسرية

ثانياً: **محور السلوكات القانونية**، ويشتمل على الفقرات الآتية:

–أهمية القانون.

–القانون والسلوك.

–دور التربية في القانون.

–مفهوم السلوكات القانونية.

–أهمية تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة.

–أهداف تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة.

–مجالات السلوكات القانونية.

– المشاركة الأسرية ودورها في تنمية السلوكات القانونية

<u>إجراءات البحث الميدانية:</u>

- **منهج البحث:**

تم استخدام المنهج شبه التجريبي بتصميم المجموعتين (الضابطة والتجريبية) وقياس قبلي وبعدي للأدوات، من أجل الكشف عن فاعلية البرنامج المقترح، والتحقق من صحة فرضيات البحث، وذلك لصعوبة ضبط جميع المتغيرات التي قد تؤثر في التجربة.

- **مجتمع البحث وعينته:**

يتكوَّن المجتمع الأصلي للبحث من جميع أطفال الرياض في مدينة حمص في الفئة الثالثة بعمر (٥-٦) سنوات المسجلين في العام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، والبالغ عددهم (٦٩٥١) طفلاً وطفلة حسب الدليل الإحصائي الصادر عن مديرية التربية في محافظة حمص لعام(٢٠٢٢-٢٠٢٣).

أما بالنسبة لعينة البحث فقد تم اختيار الروضة التي طبق فيها البحث (روضة شمس الغد النموذجية) بالطريقة القصدية بسبب توفر التجهيزات اللازمة لتنفيذ جلسات البرنامج فيها (قاعة كبيرة تتسع للأطفال وأمهاتهم، أجهزة أسقاط وشاشة عرض مناسبة، توفر الكهرباء في الروضة بشكل دائم....).

وبالعودة إلى إدارة الروضة تبيّن أنها تحتوي على شعبتين لأطفال الفئة الثالثة (٥-٦) سنوات، وقد تم تحديد إحداهما كمجموعة تجريبية بعد التواصل مع أولياء أمور الأطفال فيها وإبداء تجاوبهم واستعدادهم للمشاركة في البرنامج، والشعبة الثانية تم تحديدها كمجموعة ضابطة.

وبذلك تكونت عينة البحث من (٥٠) طفلاً وطفلة، (٢٥) منهم في المجموعة التجريبية، و(٢٥) في المجموعة الضابطة.

- **تصميم أدوات البحث:**

أولاً: قائمة السلوكات القانونية:

عند قيام الباحثة بتصميم البرنامج المقترح القائم على المشاركة الأسرية كان لا بد من بناء قائمة لتحديد السلوكات القانونية المناسبة لطفل الروضة، والتي سيبنى البرنامج والمقياس المناسبين في ضوئها بالإضافة لبطاقة الملاحظة.

وقد تم اعداد القائمة بعد مراجعة الادبيات المتعلقة بموضوع القانون والثقافة القانونية والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة، بالإضافة إلى الاطلاع على الخصائص النمائية لأطفال رياض الأطفال (الفئة الثالثة)، والعودة إلى المصادر الآتية: (القانون السوري، قانون العقوبات السوري وتعديلاته، قانون حقوق الطفل رقم ٢١، مصفوفة المعايير الوطنية لثقافة التربية على احترام القانون (٢٠٢٠)، كتيب رياض الأطفال الصادر عن المركز الاقليمي لتنمية الطفولة المبكرة).

وقد شملت القائمة بصورتها الأولية على ١١ مفهوماً قانونياً يتفرع عنهم السلوكات القانونية المراد تنميتها لدى طفل الروضة، قامت الباحثة بعرض القائمة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التعليمية من المختصين في علم النفس والمناهج وتربية الطفل.

وبعد إجراء التعديلات المطلوبة في ضوء آراء السادة المحكمين وملاحظاتهم، أصبحت القائمة جاهزة بصورتها النهائية لبناء المقياس وبطاقة الملاحظة وقد تكونت في صورتها النهائية من (٥) مفاهيم يندرج تحتها (٢٩) سلوكاً فرعياً.

ثانياً: مقياس السلوكات القانونية المصور:

تم إعداد مقياس السلوكات القانونية المصور من أجل تحقيق ما يأتي:

- ✓ قياس درجة توفر السلوكات القانونية لدى أطفال المجموعة التجريبية قبل تطبيق برنامج المشاركة الأسرية مع الأطفال (التطبيق القبلي للمقياس).
- ✓ قياس نمو السلوكات القانونية لدى أطفال المجموعة التجريبية، وذلك للتعرف على فاعلية المشاركة الأسرية في تنمية السلوكات القانونية .
- ✓ قياس احتفاظ أطفال المجموعة التجريبية بالسلوكات القانونية من خلال إعادة تطبيق المقياس بعد (٢٠) يوماً، لمعرفة فاعلية برنامج المشاركة الأسرية في الاحتفاظ بالسلوكات القانونية (التطبيق البعدي المؤجل).

وقد تكوّن المقياس في صورته الأولية من (٥) أبعاد ينضوي تحتها (٣١) موقفاً، وفق الآتي:

- البعد الأول أنظمة وقواعد المرور، ويتكون من ٥ مواقف.
- البعد الثاني الممتلكات العامة، ويتكون من ٥ مواقف.
- البعد الثالث الممتلكات الخاصة، ويتكون من ٥ مواقف.
- البعد الرابع الحقوق، ويتكون من ٧ مواقف.
- البعد الخامس القانون، ويتكون من ٩ مواقف.

أخذت بنود المقياس شكل قصة قصيرة (موقف) تتم روايتها للطفل ثم يطرح على الطفل سؤال وتترك له حرية الاختيار بين الاستجابتين المحدّدتين بشكل مصوّر، وتم اعداد نموذج لتصحيح المقياس حيث يعطى الطفل درجة (٢) عن الاستجابة الصحيحة ودرجة (١) عن الاستجابة الخاطئة، ومن ثم تكون الدرجة الكلية للمقياس ٦٢ درجة موزعة على أبعاد المقياس.

وقد تم التأكد من صدقه وثباته بالأساليب الآتية:

❖ **صدق المقياس:**

- صدق المحتوى: تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات بناءً على آرائهم.
- صدق الاتساق الداخلي: تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من خارج عينة البحث مكونة من (٢٨) طفلاً وطفلة من أطفال الروضة في الفئة الثالثة (٥-٦) سنوات في روضة (زينة

الدنيا)، ثم قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات ارتباط كل مفردة من مفردات المقياس بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، كما تم حساب معاملات ارتباط كل مفردة بالدرجة الكلية للمقياس، وبالإضافة إلى حساب معاملات ارتباط درجة كل بعد بالدرجة الكلية للمقياس، وقد كانت جميع قيم معاملات الارتباط دالة عند (٠.٠١) مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي للمقياس.

- الصدق التكويني: قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون بين أبعاد المقياس فيما بينها، وقد أوضحت النتائج أن العلاقة بين الأبعاد الخمسة طردية وذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهذا يؤكد الصدق التكويني للمقياس.

❖ **ثبات المقياس:**

- ثبات ألفاكرونباخ: أوضحت النتائج أن المقياس وأبعاده الفرعية يتصف بالثبات بناءً على طريقة ألفاكرونباخ.
- ثبات التجزئة النصفية: أوضحت النتائج أن المقياس وأبعاده الفرعية يتصف بالثبات بناءً على طريقة التجزئة النصفية.
- ثبات الإعادة: أوضحت النتائج أن المقياس وأبعاده الفرعية يتصف بالثبات بناءً على طريقة الثبات بالإعادة.

كما تم حساب **معاملات السهولة والصعوبة** لمفردات المقياس، وقد تراوحت قيم معاملات السهولة بين (٠.٢٨-٠.٦٠) وهي قيم مقبولة، أما معاملات الصعوبة تراوحت بين (٠.٤٠-٠.٧٢) وهي أيضاً قيم مقبولة.

أما بالنسبة **لزمن تطبيق المقياس:** عمدت الباحثة إلى تقسيم الفترة الزمنية اللازمة لتطبيق المقياس إلى ثلاث فترات زمنية تفصل بينها فواصل زمنية للاستراحة أو اللعب الحر أو تناول الطعام وفق البرنامج اليومي للطفل بما يتناسب مع خصائص أطفال هذه المرحلة من جهة ويضمن أفضل تجاوب من قبلهم أثناء تطبيق المقياس من جهة أخرى، وبحساب متوسط الزمن الذي تستغرقه كل مرحلة =

زمن انتهاء أول طفل من الإجابة + زمن انتهاء آخر طفل من الإجابة

٢

تم تحديد الزمن المناسب للإجابة عن بنود المقياس، كما في الجدول الآتي:

الفترة الزمنية	الزمن الذي استغرقه أول طفل /طفلة	الزمن الذي استغرقه آخر طفل / طفلة	المجموع	الزمن المناسب
الأولى	٢٥د	٣٥د	٦٠د	٣٠د
الثانية	٣٠د	٣٠د	٦٠د	٣٠د

الثالثة	٢٠د	٣٠د	٥٠د	٢٥د

ثالثاً: بطاقة ملاحظة السلوكات القانونية:

هدفت بطاقة الملاحظة الى قياس درجة امتلاك أطفال الروضة عينة البحث للسلوكات القانونية، وقد تكونت بطاقة الملاحظة من ٥ أبعاد يندرج تحتها ٣١ سلوكاً فرعياً، صمِّمت بطاقة الملاحظة بحيث يخضع قياس كل سلوك لتقدير كمي في ضوء ثلاثة مستويات متدرجة هي :(ممتاز – متوسط – ضعيف) وتم تحديد الدرجات الآتية (٣-٢-١) كتقديرات كمية للمستويات الثلاثة على الترتيب، وبذلك تكون أدنى درجة للبطاقة (٣١) أما أعلى درجة (٩٣).

وقد تم التأكد من صدقها وثباتها بالأساليب الآتية:

❖ **صدق البطاقة:**

- صدق المحتوى: تم عرض البطاقة على مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات بناءً على آرائهم.
- صدق الاتساق الداخلي: تم تطبيق البطاقة على عينة استطلاعية من خارج عينة البحث مكونة من (٢٨) طفلاً وطفلة من أطفال الروضة في الفئة الثالثة (٥-٦) سنوات، ثم قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات ارتباط كل بند من بنود البطاقة بالدرجة الكلية للبعد الذي ينتمي إليه، كما تم حساب معاملات ارتباط كل بند بالدرجة الكلية للبطاقة، وبالإضافة إلى حساب معاملات ارتباط درجة كل بعد بالدرجة الكلية للبطاقة، وقد كانت جميع قيم معاملات الارتباط دالة عند (٠.٠١) مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي للبطاقة.
- الصدق التكويني: قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون بين أبعاد البطاقة فيما بينها، وقد أوضحت النتائج أن العلاقة بين الأبعاد الخمسة طردية وذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهذا يؤكد الصدق التكويني للبطاقة.

❖ **ثبات البطاقة:**

- ثبات ألفاكرونباخ: أوضحت النتائج أن البطاقة وأبعادها الفرعية تتصف بالثبات بناءً على طريقة ألفاكرونباخ.
- ثبات التجزئة النصفية: أوضحت النتائج أن البطاقة وأبعادها الفرعية تتصف بالثبات بناءً على طريقة التجزئة النصفية.

- ثبات التقديرات بين الملاحظين: أوضحت النتائج أن قيم معاملات الثبات بطريقة ثبات التقديرات بين الملاحظين للأبعاد الفرعية والبطاقة ككل مرتفعة (أعلى من ٧٠%) وهي دالة إحصائياً مما يدل على ثبات بطاقة الملاحظة.

الصورة النهائية لبطاقة الملاحظة:

تكونت بطاقة الملاحظة في صورتها النهائية من (٥)أبعاد ينضوي تحتها (٣١) سلوكاً فرعياً على الشكل الآتي:

-البعد الأول: أنظمة وقواعد المرور يتكون من (٥) سلوكات فرعية.

- البعد الثاني: الممتلكات العامة وأدواتها يتكون من (٦) سلوكات فرعية.
- البعد الثالث: الملكية الخاصة يتكون من (٤) سلوكات فرعية.
- البعد الرابع: الحقوق يتكون من (٧) سلوكات فرعية
- البعد الخامس: القانون يتكون من (٩) سلوكات فرعية.

- **<u>البرنامج القائم على المشاركة الأسرية</u>**

تم بناء البرنامج وفق الآتي:

ما هو برنامج المشاركة الأسرية ؟

هو مجموعة من الخطوات والطرائق والإجراءات المنظمة التي تشتمل على مجموعة من الأنشطة المخطط لها مسبقاً، والتي تم إعدادها استناداً إلى المشاركة الأسرية بقصد تنمية السلوكات القانونية لدى عينة من أطفال الروضة بعمر (٥-٦) سنوات، عن طريق حضور ومشاركة الأمهات في تخطيط وتنفيذ وتقويم هذه الأنشطة.

أولا : فلسفة برنامج المشاركة الأسرية :

يستمد هذا البرنامج فلسفته من فلسفة المشاركة الأسرية التي ترى أن الروضة وأولياء الأمور ما هما إلا منظومة مفتوحة تمثل دائرتين تتقاطعان حول حياة الطفل حيث أنه محور جهودهما والهدف الذي يسعيان إلى تحقيقه، ولأن هناك اجماع على هذه الحقيقة جاء برنامج المشاركة الأسرية لتوحيد جهود كل من أولياء الأمور والمعلمة ضمن إطار عمل منظم ووفق خطوات محددة ومدروسة تركز في مضمونها على النقاط التالية:

- من المسلم به أن النمو هو أهم مظاهر الحياة ، وأن النمو يحمل معنى التغير والتطور، وفي ضوء هذا التطور تعتبر العملية التربوية للأطفال الصغار عملية تنمية بالدرجة الأولى يشارك فيها المجتمع ، ممثلاً في البيت أو الأسرة ، والروضة كمؤسسة تعليمية تحمل فلسفةً وأهدافاً خاصة ، وهذه المشاركة بين البيت والروضة في تربية الأطفال، يجب أن تقسم بالتكامل بحيث يقوم كل منهما بأدواره في هذه العملية التربوية، ومن هنا تظهر ضرورة التكامل بين أولياء الأمور والمعلمين في مجال عملهما التربوي، فبقدر مشاركة أولياء الأمور والمعلمين يتحقق التكامل في جوانب نمو الطفل.

- ليس هناك أخطر على تربية الأبناء من أن نضعهم في مواقف الصراع التي تؤدي بهم إلى التمزق وفقدان الشعور بالأمن والاستقرار والوقوع في الضياع، وإذا ترجمنا ذلك إلى لغة التطبيق التربوي نجد أن الثبات في المعاملة في هذه المرحلة العمرية، ووجود رأي ونظم موحدة ترسم قواعد السلوك ينمي لدى الطفل السلوك الإيجابي ويحول دون ظهور فجوات في خبراته اليومية بين كل من بيئة البيت والروضة .
- يشكل الأهل والروضة النموذج السلوكي الأكثر تأثيراً في حياة طفل الروضة، إذ أنه يبني معهم الأساس الأول لضميره الإنساني، ويبدأ باكتساب السلوكات، ليحل الضبط الداخلي تدريجياً محل الضبط الخارجي ويصبح الطفل ذاتيا أكثر قدرة على القيام بالفعل الصائب وتجنب الفعل الخاطئ.

ثانيا : أهداف برنامج المشاركة الأسرية :

تم تحديد الأهداف العامة والخاصة لبرنامج المشاركة الأسرية، كالآتي :

-الأهداف العامة:

لما كان الهدف الأساسي من هذا البحث هو التعرف عن فاعلية برنامج مشاركة أولياء الأمور في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة، فقد تم تحديد الأهداف العامة لبرنامج المشاركة الأسرية بما يلي :

١- زيادة وعي أولياء الأمور بأهمية الشراكة بين البيت والروضة في تطبيق أنشطة الروضة وبرامجها .

٢- توجيه أنظار أولياء الأمور إلى ضرورة الاهتمام بتعزيز التربية القانونية والمشاركة عند بناء وتنفيذ خطط وبرامج الروضة المتعلقة بالتربية القانونية.

٣- التوصل مع أولياء الأمور إلى مجموعة من الأنشطة المقترحة حول موضوعات السلوك القانوني.

٤- مشاركة أولياء الأمور في تطبيق مجموعة من الأنشطة العملية المتعلقة بموضوع السلوك القانوني.

-الأهداف الخاصة :

جاءت الأهداف الخاصة ببرنامج المشاركة الأسرية لتحقق الانسجام بين محتوى البرنامج والأهداف العامة المرجوة من البرنامج، حيث تضمنت كل جلسة مجموعة من الأهداف الخاصة بها مرتبطة بمحتوى الجلسة، حيث غطت هذه الأهداف محتوى الأنشطة خلال جلسات البرنامج، وكانت بمثابة الموجه للعمل خلال تطبيق كل نشاط.

ثالثاً : تصميم محتوى برنامج المشاركة الأسرية :

تم تصميم البرنامج من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات والبرامج والأدلة التدريبية ونتائج ورشات العمل الموجهة لأولياء الأمور، ومجموعة من الدراسات و الأدلة التدريبية في مجال التربية القانونية، بالإضافة إلى بعض المراجع والكتب المهتمة بتصميم أنشطة رياض الأطفال.

رابعاً: محتوى البرنامج :

- تم تصميم البرنامج على شكل مجموعة من الجلسات الدورية (اللقاءات) مع أولياء الأمور الذين سيتواجدون في روضة أطفالهم بعد هذه الجلسات لمشاركة الباحثة في تطبيق الأنشطة المتعلقة بتنمية السلوكات القانونية.

وقد قامت هذه الجلسات في جوهرها على تعريف أولياء الأمور بأهم مفاهيم المشاركة الأسرية وكيفية تحويل هذه المعرفة إلى ممارسات إجرائية يتم تطبيقها على شكل أنشطة عملية في الروضة، وذلك ضمن أجواء تشاركية تفاعلية تشجع أولياء الأمور على المبادرة والحوار وتبادل الأفكار والخبرات السابقة للوصول معا إلى مجموعة من المقترحات العملية التي تجسد في جوهرها خطوة حقيقية نحو تحقيق المشاركة الأسرية في أنشطة الروضة

- تم تقسيم العمل ببرنامج المشاركة الأسرية إلى محورين حيث يتعلق المحور الأول بإجراء جلسات مع أولياء الأمور، بينما يتعلق المحور الثاني بتطبيق أنشطة مع الأطفال بمشاركة الأهل والمعلمة بهدف تنمية السلوكات القانونية

*المحور الأول (جلسات مع أولياء الأمور)

تضمن المحور الأول ٦ لقاءات موزعة على ٦ أيام خلال ٥ أسابيع ، مع تخصيص اليوم الأول (للتعارف والاتفاق على قواعد العمل) ، وبحيث تخصص باقي اللقاءات لتعرف مفاهيم المشاركة الأسرية والمفاهيم القانونية المقرر تنمية السلوكات القانونية المرتبطة بها ، واستثارة دافعية أولياء الأمور لاقتراح الأنشطة المتعلقة بموضوعات السلوكات القانونية ، حيث تثمر هذه اللقاءات عن قائمة من الأنشطة المقترحة من أولياء الأمور أنفسهم تكون ركيزة للعمل خلال الجلسات التطبيقية مع الأطفال.

*المحور الثاني (أنشطة تطبيقية مع الأطفال بالتعاون بين المعلمة وأولياء الأمور)

تضمن المحور الثاني مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى تنمية السلوكات القانونية لدى طفل الروضة، حيث تنفذ هذه الأنشطة مع الأطفال بمشاركة أولياء أمورهم، وتوزع هذه الأنشطة على خمسة أسابيع وفق جلسات المحور الأول ، وتتنوع هذه الأنشطة بين (فنية ، موسيقية ، مسرح ،....) حيث تم اقتراح الأنشطة وتنسيقيها بين الباحثة وأولياء الأمور خلال الجلسة المخصصة لأولياء الأمور في كل أسبوع، وقد عملت الباحثة على تقديم الإرشادات اللازمة لتطبيق الأنشطة مع الأطفال حسب نوع كل نشاط من الأنشطة المراد تنفيذها.

والجدول التالي يوضح آلية العمل والبرنامج الزمني لجلسات البرنامج :

اللقاء / الأنشطة	الجلسات	العنوان	الزمن بالدقائق
اللقاء الأول	الجلسة الأولى	تعارف – الاتفاق على قواعد العمل	٣٠د
	الجلسة الثانية	التعريف ببرنامج المشاركة الأسرية	٤٥د

اللقاء الثاني	الجلسة الأولى	مفهوم المشاركة الأسرية	٣٠د
	الجلسة الثانية	عرض نظري لموضوع (قوانين الروضة)	٤٥د
أنشطة الأسبوع الأول	اليوم الأول	قصة بطوطة وفراخها	٦٠د
	اليوم الثاني	نشاط فني (صنع ساعة)	٦٠د
	اليوم الثالث	صندوق الأركان	٦٠د
اللقاء الثالث	الجلسة الأولى	دواعي المشاركة الأسرية	٣٠د
	الجلسة الثانية	عرض نظري لموضوع (أنظمة وقوانين المرور)	٤٥د
أنشطة الأسبوع الثاني	اليوم الأول	صنع إشارة مرور ضوئية	٣٠د
		تشكيل سيارة من قارورة بلاستيكية	٣٠د
	اليوم الثاني	صنع باص الروضة	٣٠د
		صنع شاخصة مرورية	٣٠د
	اليوم الثالث	مسرحية السلامة الطرقية	٤٥د
الرابع	الجلسة الأولى	فوائد المشاركة الأسرية	٣٠د
	الجلسة الثانية	عرض نظري لموضوع (الحقوق)	٤٥د
أنشطة الأسبوع الثالث	اليوم الأول	مسرحية حقوق الطفل	٤٥د
	اليوم الثاني	أنشطة فنية منوعة	٣٠د
		نشاط حركي (لعبة البالونات)	٣٠د

	اليوم الثالث	قصة زهرة المستقبل	٣٠د
		قصة الحضن الدافىء	٣٠د
اللقاء الخامس	الجلسة الأولى	معوقات المشاركة الأسرية	٣٠د
	الجلسة الثانية	عرض نظري لموضوع (الممتلكات العامة)	٤٥د
أنشطة الأسبوع الرابع	اليوم الأول	مسرحية رياض وأصدقاؤه	٤٥د
	اليوم الثاني	أنشطة فنية ..تلوين	٣٠د
		نشاط حركي	٣٠د
	اليوم الثالث	قصة الطاووس الحزين	٣٠د
		لعبة ماذا سأجيب ..؟	٣٠د
السادس	الجلسة الأولى	مجالات المشاركة الأسرية	٣٠د
	الجلسة الثانية	عرض نظري لموضوع (الملكية الخاصة)	٤٥د
أنشطة الأسبوع الخامس	اليوم الأول	مشهد تمثيلي –لعب جماعي	٤٥د
	اليوم الثاني	نشاط فني..قص وتلوين	٤٥د
	اليوم الثالث	قصة الساعة الضائعة	٣٠د
		قصة النقود الضائعة	٣٠د

خامساً : آلية العمل خلال جلسات البرنامج:

تركزت آلية العمل في جلسات البرنامج على النقاط التالية :

- الترحيب بأولياء الأمور وعرض الأعمال التي قاموا بإنجازها مع أطفالهم في المنزل حول موضوع اللقاء السابق، مع إتاحة الفرصة لكل منهم لإبداء رأيه بالنتائج التي لمس آثارها بعد هذه التجربة .
- القيام بنشاطين خلال الجلسة الخاصة بأولياء الأمور :

حيث يركز النشاط الأول على طرح فكرة تتعلق بالمشاركة الأسرية والمفاهيم المتعلقة بها ، بينما يعمل النشاط الثاني على ربط أفكار المشاركة الأسرية المطروحة مع موضوع السلوك القانوني الخاص بالجلسة، بهدف التعبير عن وجهات نظرهم وخبراتهم حول الموضوع القانوني المقرر، وتقديم مقترحاتهم الشخصية لمعالجة الموضوع وكيفية التعامل فيه مع الطفل، حيث يتم الثناء على جميع الأفكار المقترحة من قبل أولياء الأمور .

- اختتام الجلسة الخاصة بأولياء الأمور بالأنشطة المقترحة من قبلهم لدعم مفاهيم الأطفال حول السلوك القانوني المراد تنميته لدى الطفل والتي ستكون أساس العمل خلال الأنشطة التطبيقية في أسبوع العمل المقرر مع الأطفال .
- يبدأ العمل مع الأطفال خلال الأسبوع الموافق للجلسة التي تمت مع أولياء الأمور ، حيث يتم العمل خلال ثلاثة أيام من كل أسبوع ويحدد لكل يوم النشاط الخاص به ، هدف النشاط، المواد اللازمة، مدة النشاط، إجراءات النشاط.
- يترك المجال أمام أولياء الأمور خلال عملهم مع الأطفال، لإثراء الأنشطة بأفكارهم وابتكاراتهم، كما يشجعون على المناقشة وعرض الأعمال التي تم إنجازها.
- يتم تكليف أولياء الأمور بمهمة منزلية.

حيث يحفز أولياء الأمور على تطبيق المزيد من الأنشطة مع أطفالهم في المنزل باستخدام الخامات المتوفرة لديهم، بحيث تعرض الأعمال في الجلسة اللاحقة، ويتحدثون عن أثر مشاركة أطفالهم هذه التجربة.

- اعتمد العمل مع أولياء الأمور خلال الجلسات الخاصة بهم، على أساليب تحفز أولياء الأمور وتشجعهم على العمل والقيام بدور إيجابي بهدف نجاح البرنامج، ولذلك تضمنت جلسات العمل مع أولياء الأمور أساليب متنوعة منها: عمل المجموعات، العصف الذهني، جرائد الحائط ...، مع حرص الباحثة على إيضاح آلية تنفيذ كل تقنية تستخدم في النشاط، بالإضافة لمراعاة الفروق الفردية بين أولياء الأمور لإعطائهم مساحة واسعة للمشاركة خلال تطبيق العمل ، بهدف تشجيعهم على المبادرة والتفاعل كل حسب امكاناته.
- تم الاستعانة خلال العمل في البرنامج بجلساته الخاصة بأولياء الأمور وبالأطفال، بمجموعة من الوسائل المساندة مثل أوراق العمل والأقلام والكرتون، بالإضافة إلى الأدوات الخاصة بالعمل مع الأطفال وفق متطلبات كل نشاط من صور وبطاقات وقصص....وغيرها الكثير من الأدوات التي تساعد في تنفيذ الأنشطة وفق خصائص كل نشاط ومتطلباته.

- في ضوء نتائج التجريب الاستطلاعي للبرنامج تم تحيد المدة الزمنية لكل نشاط من أنشطة الجلسات الخاصة بأولياء الأمور، وكل نشاط من أنشطة الجلسات التطبيقية مع الأطفال .
- تقويم أولياء الأمور

تجنبت الباحثة إجراء اختبارات كتابية وشفوية لأنها لا تخدم أهداف العمل المراد تحقيقه، بل عملت على توزيع نموذج تقويمي في نهاية كل أسبوع يهدف إلى تعرف نقاط محددة تبين فاعلية عمل أولياء الأمور مع الروضة، بالإضافة للمهمات المنزلية التي يكلف بها أولياء الأمور والتي تعكس فاعلية عملهم مع الأطفال.

سادساً: إعداد البرنامج في صورته النهائية:

١- صدق البرنامج:

بعد الانتهاء من تصميم البرنامج وللتأكد من صدقه قامت الباحثة بعرضه على(٨) محكمين من الأساتذة المتخصصين في تربية الطفل والمناهج وطرائق التدريس، وعدد من العاملين في مجال التربية.

وقد تم الاخذ بملاحظات السادة المحكمين واجراء التعديلات المطلوبة ليأخذ البرنامج شكله النهائي ويصبح جاهزاً للتطبيق واجراء التجربة الاستطلاعية.

٢- التجربة الاستطلاعية للبرنامج:

قامت الباحثة بتطبيق ٥ أنشطة من البرنامج على عينة خارج عينة البحث مكونة من ٢٨ طفلاً وطفلة بعمر (٥-٦) سنوات، وبناء على تطبيق الأنشطة المختارة من البرنامج خلصت الباحثة الى التالي:

- ملاءمة محتوى البرنامج لتحقيق أهدافه
- صلاحية الوسائل والأدوات المستخدمة لتنفيذ الأنشطة
- تغيير البيئة الصفية بما يناسب تنفيذ كل نشاط
- ضرورة وجود معلمة مساعدة فيما يتعلق بإجراءات السلامة والنظافة لذلك استعانت الباحثة بإحدى خريجات رياض الأطفال
- تعديل طريقة جلوس الأطفال في قاعة النشاط بما يناسب طبيعة كل نشاط.
- تحديد الخطة الزمنية لتطبيق البرنامج بـ (٤٠) يوماً.

ضبط المتغيرات الدخيلة للتجربة:

لضبط المتغيرات الدخيلة للتجربة التي قد تؤثر في الضبط، فقد تم تحقيق التكافؤ بين المجموعتين التجريبية والضابطة على النحو الآتي:

١- **العمر الزمني لأفراد العينة:** تم التأكد من تجانس أعمار الأطفال بالاطلاع على السجلات التابعة لإدارة الروضة (روضة شمس الغد) ومراجعة ملف كل طفل والحصول على تاريخ ميلاده، حيث تم حساب متوسط أعمار كل من المجموعتين، ثم حساب قيمة (ت) لمجموعتين مستقلتين، والجدول الآتي يوضح النتائج:

المتغير	المتوسط		الانحراف المعياري		قيمة (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار
	تجريبية	ضابطة	تجريبية	ضابطة				
العمر الزمني	٥.٥٣	٥.٤٥	٠.١٩	٠.٢٤	١.٣٦	٤٨	٠.١٧٧	غير دال

بالرجوع إلى الجدول السابق، نجد أن قيمة ت = (١.٣٦) وأن قيمة الدالة الاحتمالية (sig 2-tailed) = (٠.١٧٧) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعني أن الفرق غير دال إحصائياً، مما يعني تجانس المجموعتين من حيث العمر الزمني.

٢- **مستوى الذكاء والعمر العقلي:** تم تطبيق اختبار رسم الرجل لفلورانس جودانف (Florence Goode nough) بصورته الأولى (51 درجة)، لمعرفة العمر العقلي لكل طفل، ومن ثم حساب معامل الذكاء وفق القانون:

$$\text{معامل الذكاء} = \frac{\text{العمر العقلي}}{\text{العمر الزمني}} \times 100$$

ثم تم التأكد من تجانس أفراد العينة من حيث مستوى الذكاء بحساب متوسط درجة الذكاء لكل من المجموعتين ثم حساب قيمة (ت) لمجموعتين مستقلتين، والجدول الآتي يوضح النتائج:

المتغير	المتوسط		الانحراف المعياري		قيمة (ت)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	القرار
	تجريبية	ضابطة	تجريبية	ضابطة				
درجة الذكاء	٩٧.٨٨	١٠٠.٠٤	٤.٣٢	٧.٦٠	١.٢٣	٤٨	٠.٢٢٢	غير دال

بالرجوع إلى الجدول السابق، نجد أن قيمة ت = (١.٢٣) وأن قيمة الدالة الاحتمالية (sig 2-tailed) = (٠.٢٢٢)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعني أن الفرق غير دال إحصائياً، مما يعني تجانس المجموعتين من حيث مستوى الذكاء.

٣- **المنطقة الجغرافية:** تم اختيار المجموعتين الضابطة والتجريبية من مدينة حمص ومن المنطقة التعليمية نفسها والروضة ذاتها.

٤- **الجنس:** تضم المجموعتين الضابطة والتجريبية أعداداً متقاربة من الذكور والإناث، بفارق بسيط بينهما كما هو موضح في الجدول الآتي:

المجموعة	الذكور	الإناث	المجموع
الضابطة	١٢	١٣	٢٥
التجريبية	١١	١٤	٢٥
المجموع	٢٣	٢٧	٥٠

٥- **التكافؤ في التطبيق القبلي لمقياس السلوكات القانونية المصور:** تم تطبيق مقياس السلوكات القانونية المصور على أفراد العينة في المجموعتين، حتى يمكن التحقق من تكافؤ المجموعتين، وذلك باستخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، إذ تم صياغة الفرضية الخاصة بتكافؤ المجموعتين على النحو الآتي:

❖ **لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق القبلي لمقياس السلوكات القانونية المصور ككل وأبعاده الفرعية.**

والجدول الآتي يوضح النتائج:

البعد	المجموعة التجريبية ن=٢٥		المجموعة الضابطة ن=٢٥		قيمة ت عند حرية ٤٨	القيمة الاحتمالية	القرار
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف ال			
أنظمة وقواعد المرور	٦.٢٤	٠.٧٧	٦.٠٤	٠.٧٣	٠.٩٣٤	٠.٣٥	غير دال
الممتلكات العامة	٦.٣٢	٠.٨٠	٦.٢٠	٠.٦٤	٠.٥٨٣	٠.٥٦	غير دال
الملكية الخاصة	٦.٤٠	٠.٧٦	٦.١٦	٠.٨٥	١.٠٥	٠.٢٩	غير دال
الحقوق	٧.٩٢	٠.٨١	٨.٢٤	٠.٨٣	١.٣٧	٠.١٧	غير دال
القانون	١٠.٥٦	٠.٨٦	١٠.٨٠	١.٠٠	٠.٩٠	٠.٣٧	غير دال
المقياس ككل	٣٧.٤٤	١.٩٣	٣٧.٦٤	١.٤٣	٠.٤١	٠.٦٨	غير دال

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) في المقياس ككل = (٠.٤١) وأن قيمة الدالة الاحتمالية (sig 2-tailed) = (٠.٦٨) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعني أن الفرق غير دال إحصائياً، كما أن قيمة الدالة الاحتمالية (sig 2-tailed) في جميع أبعاد المقياس أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطي درجات أفراد

المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق القبلي لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية، مما يعني تجانس المجموعتين من حيث مستوى السلوكات القانونية لديهما قبل البدء بتطبيق البرنامج.

٦- **التكافؤ في التطبيق القبلي لبطاقة الملاحظة للسلوكات القانونية:** تم تطبيق بطاقة ملاحظة السلوكات القانونية على أفراد العينة في المجموعتين، حتى يمكن التحقق من تكافؤ المجموعتين، وذلك باستخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، إذ تم صياغة الفرضية الخاصة بتكافؤ المجموعتين على النحو الآتي:

❖ **لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق القبلي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية.**

❖ والجدول الآتي يوضح النتائج:

البعد	المجموعة الضابطة ن=٢٥		المجموعة التجريبية ن=٢٥		قيمة ت عند حرية ٤٨	القيمة الاحت	القرار
	المتوسط	الانحراف المـ	المتوسط	الانحراف الـ			
أنظمة وقواعد المرور	٨.٣٢	١.٠٢	٨.٤٨	١.٤١	٠.٤٥	٠.٦٥	غير دال
الممتلكات العامة	٩.٣٢	١.١٨	٩.٧٢	١.١٠	١.٢٤	٠.٢٢	غير دال
الملكية الخاصة	٥.٢٠	٠.٥٧	٥.٠٠	٠.٧٠	١.٠٩	٠.٢٧	غير دال
الحقوق	٩.٥٦	٠.٩٦	٩.٦٨	٠.٨٥	٠.٤٦	٠.٦٤	غير دال
القانون	١٤.٨٠	١.٢٢	١٤.٦٠	١.٣٥	٠.٥٤	٠.٥٨	غير دال
البطاقة ككل	٤٧.٢٠٠	١.٨٩	٤٧.٤٨	٢.٦٤	٠.٤٣	٠.٦٦	غير دال

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) في البطاقة ككل = (٠.٤٣) وأن قيمة الدالة الاحتمالية (sig 2-tailed) = (٠.٦٦) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعني أن الفرق غير دال إحصائياً، كما أن قيمة الدالة الاحتمالية (sig 2-tailed) في جميع أبعاد البطاقة أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق القبلي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية، مما يعني تجانس المجموعتين من حيث مستوى السلوكات القانونية لديهما قبل البدء بتطبيق البرنامج.

وبذلك تم التأكد من تجانس أفراد العينة في المجموعتين الضابطة والتجريبية من حيث العمر الزمني والذكاء والمنطقة والجنس ودرجة امتلاك أفراد المجموعتين للسلوكات القانونية، وبالتالي امكانية تطبيق البرنامج والحصول على نتائج سليمة.

- **<u>الإجراءات الميدانية للتطبيق:</u>**

- حصلت الباحثة على موافقة مديرية التربية لتطبيق البحث في روضة شمس الغد النموذجية في مدينة حمص، ثم اتفقت الباحثة مع مديرة الروضة حول خطة سير البرنامج وإجراءات القياس والتطبيق.
- وقد دعت الباحثة أولياء أمور الأطفال عينة البحث بالتعاون مع المديرة الى اجتماع تخللله حديث الباحثة معهم حول البرنامج وأهميته للأطفال وعدم وجود أي تخوف فهو يحقق مصلحة الأطفال .
- تم اختيار عينة البحث والتأكد من تكافؤ المجموعتين الضابطة والتجريبية
- تم تطبيق القياس القبلي لأدوات البحث في الفترة الواقعة ما بين /١/٢٤ /٢٠٢٣ ولغاية ٢/٢٤ /٢٠٢٣
- تم تطبيق البرنامج على عينة البحث في الفترة الواقعة ما بين ٢٧/ ٢ /٢٠٢٣ ولغاية ١٩/ ٤ /٢٠٢٣ أي استغرق تطبيق البرنامج حوالي ٤٠ يوم تقريباً.
- تم تطبيق القياس البعدي لأدوات البحث في الفترة الواقعة ما بين ٢١/ ٤ /٢٠٢٣ ولغاية ١٠/ ٥ /٢٠٢٣
- تم تطبيق القياس البعدي المؤجل لأدوات البحث في الفترة الواقعة ما بين ٢٢/ ٥/٢٠٢٣ ولغاية ٢٩/ ٥ /٢٠٢٣
- بعد الانتهاء من تطبيق الأدوات تم رصد الدرجات ومعالجة البيانات احصائياً لتعرف فاعلية البرنامج في تنمية السلوكات القانونية.

- **<u>نتائج البحث:</u>**

- **السؤال الأول:**

<u>ما السلوكات القانونية اللازم تنميتها لطفل الروضة؟</u>

وقد تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال إعداد قائمة السلوكات القانونية اللازمة لطفل الروضة.

- **السؤال الثاني:**

<u>ما إجراءات البرنامج القائم على المشاركة الأسرية لتنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة ؟</u>

وقد تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال بناء البرنامج وتحديد إجراءاته

السؤال الثالث:

<u>ما فاعلية البرنامج القائم على المشاركة الأسرية في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة ؟</u>

للإجابة عن هذا السؤال تم التحقق من صحة الفرضيات الصفرية الآتية عند مستوى دلالة (0.05):

الفرضية الأولى: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد المقياس، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مستقلتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي، ثم حساب مربع إيتا Eta Squared(n^2) لقياس حجم الأثر لعينتين مستقلتين، كما هو موضح في الجدول الآتي:

البعد	المجموعة الضابطة ن=٢٥		المجموعة التجريبية ن=٢٥		قيمة ت عند درجة حرية ٤٨	القيمة الاحتمالية	القرار	قيمة (n^2)	حجم التأثير
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري					
أنظمة وقواعد المرور	٦.٢٤	٠.٨٧	٩.٨	٠.٥	١٧.٥٩	٠.٠٠٠	دال	٠.٨٦	كبير
الممتلكات العامة	٦.٢٨	٠.٦١	٩.٧٢	٠.٥٤	٢١.٠١	٠.٠٠٠	دال	٠.٩	كبير
الملكية الخاصة	٦.٤٤	٠.٧٦	٩.٦٨	٠.٦٢	١٦.٣٣	٠.٠٠٠	دال	٠.٨٤	كبير
الحقوق	٨.٣٦	٠.٨٦	١٣.٦٨	٠.٦٢	٢٤.٩٨	٠.٠٠٠	دال	٠.٩٢	كبير
القانون	١١.٠٤	٠.٨٤	١٧.٥٢	٠.٨٢	٢٧.٥٤	٠.٠٠٠	دال	٠.٩٤	كبير
المقياس ككل	٣٨.٣٦	١.٧٧	٦٠.٤٠	١.٣٨	٤٨.٩٢	٠.٠٠٠	دال	٠.٩٨	كبير

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية sig في المقياس ككل وجميع أبعاده الفرعية تساوي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي أنه توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية المصور ككل وأبعاده الفرعية، وبما أن متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية أكبر من متوسط درجات أفراد المجموعة الضابطة في المقياس ككل وفي جميع أبعاده فهذه الفروق لصالح المجموعة التجريبية .

بالنسبة لحجم التأثير نجد أن قيمة معامل Eta Squared (n^2) في المقياس ككل بلغت (٠.٩٨) أي أن تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع بلغت (٩٨%) وهذه القيمة تجاوزت (٠.١٤)، وهذا يعني أن البرنامج ذو تأثير كبير

في تنمية السلوكات القانونية لدى التلاميذ وبالعودة إلى الجدول السابق نجد أن جميع قيم(n^2) على أبعاد المقياس أكبر من(٠.١٤)، وهذا يعني أن البرنامج كان له تأثير في تنمية جميع أبعاد السلوكات القانونية لدى أفراد العينة.

الفرضية الثانية: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد المقياس، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مترابطتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين، ثم حساب معامل كوهين (d) للكشف عن درجة التأثير، كما هو موضح في الجدول الآتي:

البعد	التطبيق القبلي		التطبيق البعدي		قيمة (ت) عند درجة حرية ٢٤	القيمة الاحتمالية	القرار	قيمة (d)	حجم التأثير
	المتوسط	الانحراف ال	المتوسط	الانحراف ال					
أنظمة وقواعد المرور	٦.٢٤	٠.٧٧	٩.٨	٠.٥	١٦.٤٣٣	٠.٠٠٠	دال	٤.٠٢	كبير
الممتلكات العامة	٦.٣٢	٠.٨٠	٩.٧٢	٠.٥٤	١٨.٦٢	٠.٠٠٠	دال	٢.٧٧	كبير
الملكية الخاصة	٦.٤٠	٠.٧٦	٩.٦٨	٠.٦٢	١٦.٧٣	٠.٠٠٠	دال	٣.٠٨	كبير
الحقوق	٧.٩٢	٠.٨١	١٣.٦٨	٠.٦٢	٢٤.٧٢	٠.٠٠٠	دال	٦.٨٥	كبير
القانون	١٠.٥٦	٠.٨٦	١٧.٥٢	٠.٨٢	٣٢.٨٣	٠.٠٠٠	دال	٧.٤٦	كبير
المقياس ككل	٣٧.٤٤	١.٩٣	٦٠.٤٠	١.٣٨	٤٢.٢٧	٠.٠٠٠	دال	٤٦.٥٨	كبير

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية sig في المقياس ككل وجميع أبعاده الفرعية تساوي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية، وبما أن متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي أكبر من متوسط درجاتهم في التطبيق القبلي في المقياس ككل وفي جميع أبعاده فهذه الفروق لصالح التطبيق البعدي .

بالنسبة لحجم التأثير: نجد أن قيمة معامل كوهين (d) للمقياس ككل بلغت (٤٦.٥٨) وهذه القيمة تجاوزت (٠.٨)، وهذا يعني أن البرنامج ذو تأثير كبير في تنمية السلوكات القانونية لدى أطفال الروضة، وبالعودة إلى الجدول

السابق نجد أن جميع قيم(d) على أبعاد المقياس أكبر من(٠.٨)، وهذا يعني أن البرنامج كان له تأثير في تنمية جميع أبعاد السلوكات القانونية لدى أفراد المجموعة التجريبية.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسطات درجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد البطاقة، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مستقلتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي، ثم حساب مربع إيتا Eta Squared(n^2) لقياس حجم الأثر لعينتين مستقلتين، كما هو موضح في الجدول الآتي:

البعد	المجموعة الضابطة ن=٢٥		المجموعة التجريبية ن=٢٥		قيمة ت عند درجة حرية ٤٨	القيمة الاحتمالية	القرار	قيمة (n^2)	حجم التأثير
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري					
أنظمة وقواعد المرور	٨.٥٢	٠.٩١	١٤.٤٨	١.٠	٢١.٨٩	٠.٠٠٠	دال	٠.٩	كبير
الممتلكات العامة	٩.٥٢	١.١٢	١٧.٥٢	٠.٨٢	٢٨.٧٤	٠.٠٠٠	دال	٠.٩٤	كبير
الملكية الخاصة	٥.٣٦	٠.٤٨	١١.٥٢	٠.٧١	٣٥.٥٦	٠.٠٠٠	دال	٠.٩٦	كبير
الحقوق	٩.٦٨	٠.٩	٢٠.٣٢	٠.٨٥	٤٢.٩١	٠.٠٠٠	دال	٠.٩٧	كبير
القانون	١٥.٢	١.١٩	٢٥.٨	٢.٢١	٢١.٠٦	٠.٠٠٠	دال	٠.٩	كبير
البطاقة ككل	٤٨.٢٨	١.٨٦	٨٩.٦٤	٣.٠٣	٥٨.٠٢	٠.٠٠٠	دال	٠.٩٨	كبير

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية sig في البطاقة ككل وجميع أبعادها الفرعية تساوي (٠.٠٠٠) وهي أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين الضابطة والتجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات

القانونية ككل وأبعادها الفرعية، وبما أن متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية أكبر من متوسط درجات أفراد المجموعة الضابطة في البطاقة ككل وفي جميع أبعادها فهذه الفروق لصالح المجموعة التجريبية .

بالنسبة لحجم التأثير نجد أن قيمة معامل Eta Squared (n^2) للبطاقة ككل بلغت (٠.٩٨) أي أن تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع بلغت (٩٨%) وهذه القيمة تجاوزت (٠.١٥)، وهذا يعني أن البرنامج ذو تأثير كبير في تنمية السلوكات القانونية لدى طفل الروضة وبالعودة إلى الجدول السابق نجد أن جميع قيم(n^2) على جميع أبعاد بطاقة الملاحظة أكبر من(٠.١٥)، وهذا يعني أن البرنامج كان له تأثير في تنمية جميع أبعاد السلوكات القانونية لدى أفراد العينة.

الفرضية الرابعة: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد البطاقة، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مترابطتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين، ثم حساب معامل كوهين (d) للكشف عن درجة التأثير، كما هو موضح في الجدول الآتي:

البعد	التطبيق القبلي		التطبيق البعدي		قيمة (ت) عند درجة حرية ٢٤	القيمة الاحتمالية	القرار	قيمة (d)	حجم التأثير
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري					
أنظمة وقواعد المرور	٨.٤٨	١.٤١	١٤.٤٨	١.٠	٢٤.٤٩	٠.٠٠	دال	٤.٩١	كبير
الممتلكات العامة	٩.٧٢	١.١٠	١٧.٥٢	٠.٨٢	٢٨.٨	٠.٠٠	دال	٥.٧٧	كبير
الملكية الخاصة	٥.٠٠	٠.٧٠	١١.٥٢	٠.٧١	٣٧.٣٩	٠.٠٠	دال	٧.٤٩	كبير
الحقوق	٩.٦٨	٠.٨٥	٢٠.٣٢	٠.٨٥	٤٤.٨٥	٠.٠٠	دال	٩.٠١	كبير
القانون	١٤.٦٠	١.٣٥	٢٥.٨	٢.٢١	١٩.٧٩	٠.٠٠	دال	٣.٩٧	كبير
البطاقة ككل	٤٧.٤٨	٢.٦٤	٨٩.٦٤	٣.٠٣	٥٦.٣٩	٠.٠٠	دال	١١.٣	كبير

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية sig في البطاقة ككل وجميع أبعادها الفرعية تساوي (٠.٠٠) وهي أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية، وبما أن متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي أكبر من متوسط درجاتهم في التطبيق القبلي في البطاقة ككل وفي جميع أبعادها فهذه الفروق لصالح التطبيق البعدي .

بالنسبة لحجم التأثير: نجد أن قيمة معامل كوهين (d) للبطاقة ككل بلغت (١١.٣) وهذه القيمة تجاوزت (٠.٨)، وهذا يعني أن البرنامج ذو تأثير كبير في تنمية السلوكات القانونية لدى طفل الروضة، وبالعودة إلى الجدول السابق نجد أن جميع قيم(d) على أبعاد البطاقة أكبر من(٠.٨)، وهذا يعني أن البرنامج كان له تأثير في تنمية جميع أبعاد البطاقة لأفراد العينة.

الفرضية الخامسة: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية المصور ككل وأبعاده الفرعية تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية من الذكور و متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية من الإناث في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد المقياس، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مستقلتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعتين (الذكور والإناث) في القياس البعدي، والجدول الآتي يوضح النتائج:

البعد	الإناث ن=١٤		الذكور ن=١١		قيمة ت عند درجة حرية 23	القيمة الاحتمالية	القرار
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
أنظمة وقواعد المرور	٩.٩٢	٠.٢٦	٩.٦٣	٠.٦٧	١.٤٨	٠.١٥١	غير دال
الممتلكات العامة	٩.٨٥	٠.٣٦	٩.٥٤	٠.٦٨	١.٤٦	٠.١٥٧	غير دال
الملكية الخاصة	٩.٦٤	٠.٦٣	٩.٦٣	٠.٦٤	٠.٣٢	٠.٧٤٦	غير دال
الحقوق	١٣.٦٤	٠.٦٣	١٣.٦٣	٠.٦٤	٠.٣٢	٠.٧٤٦	غير دال

القانون	١٧.٥٧	٠.٦٤	١٧.٦٣	١.٠٣	٠.٣٤	٠.٧٣٢	غير دال
المقياس ككل	٦٠.٦٤	١.٢١	٦٠.٠٩	١.٥٧	٠.٩٨	٠.٣٣٣	غير دال

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية Sig في المقياس ككل وجميع أبعاده الفرعية أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك نقبل الفرض الصفري، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل و أبعاده الفرعية تبعاً لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

الفرضية السادسة: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية تعزى لمتغير الجنس (ذكور/إناث).**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية من الذكور و متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية من الإناث في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد البطاقة، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مستقلتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعتين (الذكور والإناث) في القياس البعدي، والجدول الآتي يوضح النتائج:

البعد	الإناث ن=١٤		الذكور ن=١١		قيمة ت عند درجة حرية 23	القيمة الاحتمالية	القرار
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
أنظمة وقواعد المرور	١٤.٢١	١.١٨	١٤.٨١	٠.٦٠	١.٥٣	٠.١٣٩	غير دال
الممتلكات العامة	١٧.٤٢	١.٠١	١٧.٦٣	٠.٥٠	٠.٦١	٠.٥٤٢	غير دال
الملكية الخاصة	١١.٤٢	٠.٧٥	١١.٦٣	٠.٦٧	٠.٧١	٠.٤٨٢	غير دال
الحقوق	٢٠.٢١	١.٠٥	٢٠.٤٥	٠.٥٢	٠.٦٩	٠.٤٩٦	غير دال
القانون	٢٥.٥	٢.٨٧	٢٦.١٨	٠.٨٧	٠.٧٥	٠.٤٥٧	غير دال
البطاقة ككل	٨٨.٧٨	٣.٦٨	٩٠.٧٢	١.٤٨	١.٦٤	٠.١١٥	غير دال

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية Sig في البطاقة ككل وجميع أبعادها الفرعية أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك نقبل الفرض الصفري، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل و أبعادها الفرعية تبعاً لمتغير الجنس (ذكور/إناث).

الفرضية السابعة: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية المصور ككل وأبعاده الفرعية تعزى لمتغير غياب الأب.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية الذين يعيشون بلا أب و متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية من الأطفال الذين يعيشون مع آبائهم في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد المقياس، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مستقلتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعتين (بلا أب/ مع أب) في القياس البعدي، والجدول الآتي يوضح النتائج:

البعد	بلا أب ن=٦		مع أب ن=١٩		قيمة ت عند درجة حرية ٢٣	القيمة الاحتمالية	القرار
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
أنظمة وقواعد المرور	٩.٣٣	٠.٨١	٩.٩٤	٠.٢٢	٣.٠٣	٠.٠٠	دال
الممتلكات العامة	٩.٠	٠.٦٣	٩.٩٣	٠.٢٢	٥.٦٥	٠.٠٠	دال
الملكية الخاصة	٩.٠	٠.٨٩	٩.٧٣	٠.٥٦	٢.٤٢	٠.٠٢	دال
الحقوق	١٢.٥	١.٥١	١٣.٦٣	٠.٦٨	٢.٥٩	٠.٠١	دال
القانون	١٦.٣٣	١.٣٦	١٧.٧٣	٠.٤٥	٣.٩٨	٠.٠٠	دال
المقياس ككل	٥٦.١٦	٢.٧١	٦١.٠	٠.٨٨	٦.٩٤	٠.٠٠	دال

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية Sig في المقياس ككل وأبعاده الفرعية أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد

المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية تبعاً لمتغير غياب الأب لصالح الأطفال الذين يعيشون مع آبائهم.

الفرضية الثامنة: والتي تنص على:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية تعزى لمتغير الطفل اليتيم.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية الذين يعيشون بلا أب و متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية من الأطفال الذين يعيشون مع آبائهم في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد البطاقة، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مستقلتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعتين (بلا أب ومع أب) في القياس البعدي، والجدول الآتي يوضح النتائج:

البعد	بلا أب ن=٦		مع أب ن=١٩		قيمة ت عند درجة حرية ٢٣	القيمة الاحتمالية	القرار
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
أنظمة وقواعد المرور	١٣.٥	١.٢٢	١٤.٧٨	٠.٧١	٣.٢٣	٠.٠٠٠	دال
الممتلكات العامة	١٦.١٦	١.١٦	١٧.٦٨	٠.٥٨	٤.٣٢	٠.٠٠٠	دال
الملكية الخاصة	١٠.٦٦	١.٠٣	١١.٥٧	٠.٦٩	٢.٥	٠.٠٢	دال
الحقوق	١٩.١٦	١.٣٢	٢٠.٤٢	٠.٧٦	٢.٩١	٠.٠٠٠	دال
القانون	٢٣.٨٣	٣.٨٦	٢٦.٤٢	٠.٨٣	٢.٨٣	٠.٠٠٠	دال
البطاقة ككل	٨٣.٣٣	٤.٢٢	٩٠.٨٩	١.١	٧.٣٤	٠.٠٠٠	دال

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية Sig في البطاقة ككل وأبعادها الفرعية أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية تبعاً لمتغير غياب الأب لصالح الأطفال الذين يعيشون مع آبائهم.

الفرضية التاسعة: والتي تنص على:

❖ **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين البعدي والبعدي المؤجل لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين البعدي والبعدي المؤجل لمقياس السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد المقياس، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مترابطتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين، كما هو موضح في الجدول الآتي:

البعد	التطبيق البعدي ن=٢٥		التطبيق البعدي المؤجل ن=٢٥		قيمة (ت) عند درجة حرية ٢٤	القيمة الاحتمالية	القرار
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
أنظمة وقواعد المرور	٩.٨	٠.٥	٩.٦٨	٠.٥٥	٠.٩٠	٠.٣٧٦	غير دال
الممتلكات العامة	٩.٧٢	٠.٥٤	٩.٤	٠.٧	١.٧٧	٠.٠٨٨	غير دال
الملكية الخاصة	٩.٦٨	٠.٦٢	٩.٦٤	٠.٦٣	٠.٢٣	٠.٨١٤	غير دال
الحقوق	١٣.٦٨	٠.٦٢	١٣.٥٢	٠.٩١	٠.٦٥	٠.٥١٦	غير دال
القانون	١٧.٥٢	٠.٨٢	١٧.٣٢	٠.٩٤	٠.٨٤	٠.٤٠٩	غير دال
المقياس ككل	٦٠.٤٠	١.٣٨	٥٩.٥٦	١.٩٥	١.٨٢	٠.٨١	غير دال

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية Sig في المقياس ككل وأبعاده الفرعية أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك فإننا نقبل الفرض الصفري، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين البعدي والبعدي المؤجل لمقياس السلوكات القانونية ككل وأبعاده الفرعية.

الفرضية العاشرة: والتي تنص على:

❖ **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين البعدي والبعدي المؤجل لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين البعدي والبعدي المؤجل لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل، ثم لكل بعد من أبعاد البطاقة، وحساب قيمة (T-Test) لمجموعتين مترابطتين، لتعرف دلالة الفروق بين درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين، كما هو موضح في الجدول الآتي:

البعد	التطبيق البعدي ن=٢٥		التطبيق البعدي المؤجل ن=٢٥		قيمة (ت) عند درجة حرية ٢٤	القيمة الاحتمالية	القرار
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري			
أنظمة وقواعد المرور	١٤.٤٨	١.٠	١٤.٢٤	١.٠١	١.١٨	٠.٢٤٧	غير دال
الممتلكات العامة	١٧.٥٢	٠.٨٢	١٧.٣٦	٠.٧	١.٠٧	٠.٢٩٤	غير دال
الملكية الخاصة	١١.٥٢	٠.٧١	١١.٢٨	٠.٨٤	١.١٨	٠.٢٤٧	غير دال
الحقوق	٢٠.٣٢	٠.٨٥	٢٠.٤٤	٠.٥	٠.٦٤	٠.٥٢٤	غير دال
القانون	٢٥.٨	٢.٢١	٢٦.٠٨	٢.١٧	١.٨٩	٠.٠٧٠	غير دال
البطاقة ككل	٨٩.٦٤	٣.٠٣	٨٩.٤	٢.٤١	٠.٦٢	٠.٥٣٨	غير دال

يتضح من الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية Sig في البطاقة ككل وأبها الفرعية أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) لذلك فإننا نقبل الفرض الصفري، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيقين البعدي والبعدي المؤجل لبطاقة ملاحظة السلوكات القانونية ككل وأبعادها الفرعية.

- **المقترحات:**

- الاستفادة من البرنامج المصمم في الدراسة الحالية ووضعه موضع التطبيق كدليل لمعلمات رياض الأطفال بهدف الاستفادة منه وتطويره.
- العمل على توفير الادوات والتطبيقات العملية في البرنامج التي قد تفيد الباحثين الآخرين في إجراء بحوث اخرى تتناول المشاركة الأسرية، أو السلوكات القانونية.
- زيادة وعي معلمات رياض الأطفال بمبادئ وبنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل من خلال توفيرها في جميع رياض الأطفال.
- إقامة دورات تدريبية لمعلمات رياض الأطفال تهدف إلى تشجيعهم على تطبيق استراتيجيات جديدة تنمي السلوكات القانونية لطفل الروضة.

- العمل على نشر ثقافة المشاركة الأسرية وبخاصة في مرحلة رياض الأطفال وإتاحة المجال بشكل أوسع للأسرة بالتدخل الإيجابي للعمل كرديف للمعلمة للنهوض بالعملية التربوية.

أبحاث مقترحة:

١- إجراء أبحاث مماثلة للبحث الحالي تتناول فاعلية المشاركة الأسرية في تنمية جوانب أخرى من الثقافة القانونية (مفاهيم قانونية، مبادئ قانونية...)٠

٢- إجراء أبحاث تتناول فاعلية أساليب أخرى في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة.

٣- إجراء أبحاث تتناول دور كل من المعلمين والإدارة المدرسية في تنمية السلوكات القانونية لطفل الروضة.

٤- تقويم المناهج التربوية في المراحل المختلفة في ضوء السلوكات القانونية.

٥- تطبيق البحث الحالي على عينات أخرى، ومناطق جغرافية أخرى.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

-أحمد، فرج (٢٠٢١). فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة البحث في التربية وعلم النفس، ٣٦(١)،٤٤٥-٤٩٦.

-جمعة، ثناء أحمد. (٢٠٠٦). فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر.

-خزام، ريم. (٢٠٢٢). درجة توفر السلوكيات القانونية في كراس الفئة الثالثة من رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية. مجلة جامعة البعث..

-رسلان، نبيلة. (٢٠٠٠). حقوق الطفل. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

-صالح، هالة. (٢٠١٤). تنمية الثقافة القانونية لدى معلمات رياض الأطفال في مصر على ضوء الاتجاهات المعاصرة. مجلة كلية التربية، جامعة دمياط، ع(٦٧).

-عبد الصمد، عبير. (٢٠٠٨). فاعلية مواقف تعليمية مقترحة في تعليم طفل الروضة بعض مبادئ الثقافة القانونية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة حلوان، مصر.

-عرفة، نجاة. (٢٠٠٩). فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة قنا.

-مؤتمر التطوير التربوي السوري. (٢٠١٩). رؤية تربوية مستقبلية لتعزيز بناء الإنسان والوطن. دمشق ٢٦-٢٨ أيلول.

–المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية. (٢٠٢٠). مصفوفة المعايير الوطنية الوطنية لثقافة التربية على احترام القانون.

–وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية. (٢٠٢١). دليل المهارات الحياتية للتربية على ثقافة القانون (من الصف السابع وحتى الثاني عشر).

–اليونيسكو. (٢٠١٩). تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم–دليل لواصفي السياسات.

المراجع الأجنبية:

-Moorman, E. (2012). Parental involvement and Family-School Partnership; Examining the Content, Processes and Outcomes of Structural Versus Relationships-Based Approaches. Nebraska Center for Research on Children, Youth, Families and Schools (CYFS), P3, Nebraska.